

الصّفة المشبّهة: دراسة صرفية نحوية نموذجية

إعداد:

إبراهيم شعبان ود. أحمد عارفين بن صفر ود. مت طيب بن فا
قسم اللغة العربية ولغات الشرق الأوسط، كلية اللغات واللسانيات
جامعة مالايا، كوالا لومبور ٥٠٦٠٣، ماليزيا.

ملخص

فهذه المقالة تتضمّن دراسة " الصّفة المشبّهة " من الجوانب الصرفيّة والتحويّة، وستتناول صيغ الصّفة المشبّهة وأوزانها المشهورة وغير المشهورة، وكذلك الأوزان القياسيّة والسامعيّة مع مسح على اختلاف اللغويين في ذلك، واشتملت الدراسة - أيضًا - على شروط إعمال الصّفة المشبّهة مع ذكر اختلاف البصريين والكوفيين؛ وكل ذلك في طريقة مبسّطة تقترب المعنى وتسهل الوصول إلى إدراك هذه الأحكام النحويّة والصرفيّة لدى طلاب العربيّة خاصة وللناطقين بغيرها عامة.

الكلمات المفتاحية: الصّفة المشبّهة، دراسة، صرفيّة، ونحويّة.

مقدمة:

علم النّحو والصّرف علمان قديمان كتبَ فيهما كثير من الباحثين قديما وحديثا، وقد كانا قديما علمَيْن مندمجين في محور واحد حيث إنّ الكتب القديمة لا تفرّق بين الدّراسات النّحويّة والصّرفيّة بل تعتبرهما علما واحدا، وقد أسّس علي بن أبي طالب رضي الله عنه لعلم النّحو وأشار إلى أبي الأسود الدّؤلي إلى أقسام الكلام العربي ثلاثة أقسام:

١- اسم، ٢- وفعل، ٣- وحرف، وغيرها من جذور النّحو العربي، وقد أخذ علماء الصّرف معاني التّصريف من مشكاة القرآن الكريم كقوله تعالى: "وتصريف الرّيح" {البقرة: ١٦٤} أي: تقليبها

وتغييرها، ثم انفرد علم الصِّرف كعلم مستقل قائم بذاته، وكتب فيه العلماء وألفوا ودققوا وتبحروا وصنّفوا، فالصِّفة المشبّهة إحدى تلك الموضوعات القيّمة التي عني بها الباحثون الصِّرفيون والنحويون وخاصة في دراسة المشتقات العاملة، فهذه الدّراسة جامعة لما تبعثر نحوًا وصرّفًا عن الصِّفة المشبّهة من حيث التّعريف واتّجاهات العلماء في تنوّع التّعريفات وإدلاء كلٍّ بسهمه ودلوه مبيّنًا دلالات الصِّفة المشبّهة على الحاضر الدّائم دون الماضي المنقطع أو المستقبل، وقد شملت كذلك ذكر علاقتها باسم الفاعل ورأي سيّبويه في ذلك وذكر أوجه الإختلاف بينهما أيضًا عند العلماء، ثم الوقوف على أقسامها من حيث التّشبيهه عمومًا وخصوصًا واختلافًا وسبب تسميتها بالصِّفة المشبّهة، والحديث عن صياغتها من الفعل اللازم دون المتعدّي وبيان أوزانها الغالبة بل وعدم قياسيةّ هذه الأوزان عند الرّضي إلّا ما جاء من الألوان والعيوب الظّاهرة، وأنّ الصِّفة المشبّهة أدخل المشتقات في باب اللّبس كما ذكر ذلك الدكتور تمام حسان، وعملها لمشابهة اسم الفاعل وما صرح به ابن عصفور في عملها معرفة كانت أو نكرة أو كون معمولها معرفًا بالألف واللام أو مضافًا إلى فيه الألف واللام أو مضافًا إلى الضّمير، وكذلك يشترط لعملها ما اشترط لعمل اسم الفاعل وتكتمل الدّراسة ببيان أوجه أربعة إعرابية لمعملها؛ رفعًا ونصبًا على وجهين ثم جرّه على الإضافة.

المطلب الأوّل: تعريف الصِّفة المشبّهة:

لم يذكر اللّغويّون الأوائل كسيبويه والمبرد وغيرهما تعريفًا للصِّفة المشبّهة، فسيبويه ذكرها ذكرًا وسمّاها الصِّفة المشبّهة باسم الفاعل فيما عملت فيه، وتحدّث عن إعمالها^١ ويعتقد أنّ أوّل من عرفها تعريفًا كاملاً هو ابن الحاجب حيث قال: "الصِّفة المشبّهة ما اشتقّ من فعل لازم لمن قام به على معنى الثّبوت"^٢، وقال ابن مالك في الألفيّة:

"صِفَةٌ اسْتُخْسِنَ جُرُّ فَاعِلٍ # مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمٌ فَاعِلٍ"^٣.

وهي-أيضًا- اسمٌ مشتقٌّ يدلّ على الثّبوت، والدّوام، ويتميّز عن غيرها من المشتقات باستحسان إضافتها إلى فاعلها في المعنى، نحو: حسن الوجه، وطاهر القلب، وهذا لا يجوز في غيرها من المشتقات؛ فلا تقول: زيدٌ ضاربٌ الأب عمراً، والمقصود: ضاربٌ أبوه عمراً^٤، وقال صاحب

المفصل: "هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تُذكر وتؤنث وتُجمع، نحو: كريم وحسن وصعب"،^٥ وعلق شارحه: الصفة المشبهة باسم الفاعل ضربٌ من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات، وعدد الحروف، وإنما لها شبه بها، وذلك من قبيل أنها تُذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والتون".^٦

وقال الأزهري: "هي الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها، دون إفادة الحدوث، وخاصة أنها استحسنت فيها أن تضاف لما هو فاعل بها في المعنى، سواء كانت وصفاً لازماً لا يمكن انفكاكه كطويل الأنف وعريض الحواجب، أم يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر وظاهر العرض فإن الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد".^٧

وقد أسهب الغلاييني في توضيح المقصود بالصفة المشبهة حيث قال: "هي صفة تُؤخذ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت لا على وجه الحدوث: كحسن وكريم وصعب وأسود وأكحل، ولا زمان لها لأنها تدلُّ على صفات ثابتة. و الذي يطلب الزمان إنما هو الصفات العارضة، وإنما كانت مشبهة باسم الفاعل لأنها تثنى وتُجمع وتُذكر وتؤنث، ولأنها يجوز أن تنصب المعرفة بعدها على الشبه بالمفعول به، فهي من هذه الجهة مشبهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد".^٨

فالصفة المشبهة لا اعتبار فيها-إذن- للزمان ولا للحدث؛ لأنها تدلُّ على الدوام والثبوت، أما المشتقات الأخرى كاسم الفاعل مثلاً فيمكن أن تكون للماضي أو الحاضر أو المستقبل. فيتبين من هذه التعريفات أن الصفة المشبهة: هي اسم مشتق من الفعل اللازم للدلالة على الحدث وعلى من تصف به دلالة تفيد الثبوت لا التجدد والطرؤ.

المطلب الثاني: علاقتها باسم الفاعل:

ذكر سيويوه أنّ الصفة المشبهة شابهت اسم الفاعل في العمل التحوي حيث أنّ كلاً منهما يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلاً وينصب معمولاً، يقول سيويوه في ذلك: "هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل فيما عملت فيه، ولم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل: لأنها ليست في معنى الفعل المضارع، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه".^٩

ولكنّ أكثر اللغويين يرون أنّ بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أوجه تشابه كثيرة غير العمل التحوي، يقول عباس حسن: "إنّ الصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل في أمور، ومن أجل هذه الأمور مجتمعة سميت "الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدّي لواحد" أهمّ هذه الأمور: ١= الإشتقاق.

٢= الدلالة على المعنى وصاحبه.

٣= عملها النصب في (الشبيه بالمفعول به).

٤= قبول التثنية والجمع والتذكير والتأنيث".^{١٠}

ويجمع معظم اللغويين المحدثين على أوجه الإتيان هذه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة به.^{١١} ومع كل هذا التشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة فقد ذكر العلماء-أيضاً- أموراً يختلفان فيها عن بعضهما البعض، ومن هذه الأمور ما ذكره ابن هشام:

١= أنّها تصاغ من اللازم دون المتعدّي كحسن وجميل وهو يصاغ منهما كقائم وضارب.

٢= أنّها للزمن الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع ولا المستقبل وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣= أنّها تكون مجارية للمضارع في تحركه وسكونه كظاهر القلب وضامر البطن ومستقيم الرأى ومعتدل القامة، وهي غير جارية له وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن وجميل وضخم وملآن ولا يكون اسم الفاعل إلاً مجارياً له.

٤= أنّ منصوبها لا يتقدّم عليها بخلاف منصوبه ومن ثمّ صحّ التّصّب نحو: زيد أنا ضاربه وامتنع نحو: زيد أبوه حسن وجهه.

٥= أنّه يلزم كون معمولها سببياً أيّ متّصلاً بضمير موصوفها إمّا لفظاً نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه، وإمّا معنى نحو: زيدٌ حسنٌ الوجه.^{١٢}

ووافق ابن هشام في هذا جلّ اللّغويين المعاصرين،^{١٣} وأضاف بعضهم أوجه اختلاف أخرى،^{١٤} مثل:

١= تعدّدت صيغ الصّفة المشبهة القياسيّة وكثرت أوزانها المسموعة، بخلاف اسم الفاعل الذي له صيغة قياسية واحدة من الثلاثيّ وهي صيغة (فاعل)، وأخرى من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره.

٢= تدلّ الصّفة المشبهة على التّبوت، بينما يدلّ اسم الفاعل على الحدوث.

٣= يستحسن إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل.

٤= لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها، أمّا اسم الفاعل فيجوز ذلك.

٤= لا تتعرّف الصّفة المشبهة بالإضافة، أمّا اسم الفاعل فيتعرّف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضي أو أريد به الإستمرار؛ وذلك لأنّ الصّفة تدلّ على الحاضر، أمّا اسم الفاعل فيكون للماضي والحاضر والمستقبل.

٥= تأنيث الصّفة المشبهة يكون بتاء التأنيث، نحو: طيّبة، أو بألف التّأنيث، نحو: بيضاء، واسم الفاعل لا يؤنث إلاّ بتاء التّأنيث، ولا تدخله ألف التّأنيث.

المطلب الثالث: أقسام الصّفة المشبهة:

فالصّفة المشبهة تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: قسمٌ اتّفق النّحويّون على أنّه يشبه عموماً.

الثاني: قسمٌ اتّفق النّحويّون على أنّه يشبه خصوصاً.

الثالث: قسمٌ فيه خلافٌ.

فالقسم الأول: الذي يشبه باسم الفاعل عموماً؛ هي: كل صفة لفظها ومعناها صالح للمذكّر والمؤنّث، والمراد بالعموم أن تجري صفة المؤنّث على المؤنّث، والمذكّر على المذكّر، والمذكّر على المؤنّث، والمؤنّث على المذكّر، مثال ذلك "مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ".

والقسم الثّاني: الذي يشبه باسم الفاعل خصوصاً هي كل صفة لفظها ومعناها خاصٌّ بالمذكّر أو بالمؤنّث، والمراد بالخصوص أن تجري صفة المذكّر على المذكّر، والمؤنّث على المؤنّث. مثال ذلك: "عذراء" في المؤنّث و"ملتج" في المذكّر، تقول: "مررتُ برجلٍ مُلتجِ الإبن" و"بامرأةٍ عذراءِ البنت". ولا يجوز أن تقول: "مررتُ برجلٍ أعذرِ البنت"، ولا "بامرأةٍ ملتحية الإبن" لئلا تحدث لفظاً ليس من كلام العرب.

والقسم الثّالث: الذي فيه خلاف كل صفة لفظها صالح للمذكّر والمؤنّث ومعناها خاصٌّ بأحدهما، مثال ذلك: "حائض" في المؤنّث و"خصي" في المذكّر، فتقول: "مررتُ برجلٍ خصيِّ الإبن وبامرأةٍ حائضِ البنت".^{١٥}

المطلب الرابع: صياغة الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ:

تصاغ الصِّفَةُ المَشْبَهَةُ من الفعل اللازم دون المتعدّي، ووزنها ثابت يدلُّ على الحاضر الدائم دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة، وقد تكون مجازية للمضارع في تحركه وسكونه كظاهر القلب و"معتدل القامة" ولا يكون اسم الفاعل إلا مجازياً له.^{١٦} وسمّيت مشبّهةً لأنّها تقوم مقام اسم الفاعل في المعنى، وتُذكَرُ وتؤنّث وتثنّى وتُجمَع.^{١٧} وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً.^{١٨}

ومن أشهر أوزانها / صيغها: فَعِل، وفَعْلان، وأَفْعَل، وفَعِيل، وفَعَل، وفَعَّل، وفَعَّال، وفُعَال، وفُعَل، وفَعِل، وفَعِيل، وفُعَل، وفُعُول، وفَاعِل.^{١٩}

وفي الحديث عن أوزان الصفة المشبهة لا بدّ من الإشارة إلى أمرين هامّين يلفتان النَّظْرَ:

أولهما: اختلاف العلماء في صيغ الصفة المشبهة، فهي قياسية أم سماعية، واختلافهم -أيضاً- في مسألة أصالتها.

الثاني: كثرة الأوزان المستخدمة للدلالة على الصفة المشبهة. وبعض هذه الأوزان يتفق مع أوزان مشتقات أخرى وهذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى لبس في الدلالة.

أمّا الأمر الأول وهو اختلاف العلماء في قياسية الصفة المشبهة وسماعيتها، فإنّ الناظر في كتب النحو القديمة لا يجد رأياً للعلماء القدامى في هذا الموضوع، حيث إنّ سيبويه لم يذكر في كتابه سوى بعض أبنية الصفة المشبهة دون ذكرٍ لكيفية اشتقاقها، وهذه الأوزان هي: أفعل، وفَعْلَاء، وفَعْلٌ، وفَعْلٌ، وفَعِيلٌ، وفَيْعِلٌ، واسم الفاعل مضافاً ثلاثياً أو غير ثلاثي.^{٢٠}

وكذلك فعل من تلاه من العلماء، وقد ذكر ابن مالك بعض أبنية الصفة المشبهة من خلال حديثه عن اسم الفاعل، فقال:

"كَفَاعِلٍ صُنِعَ اسْمٌ فَاعِلٍ إِذَا *** مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ، كَغَدَا
وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعُلْتِ وَفَعِلٌ *** غَرَّ مُعَدَى، بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلٌ
وَأَفْعَلٌ، فَعْلَانٌ، نَحْوَ أَشْرٍ *** وَنَحْوَ صَدَيَانٍ، وَنَحْوَ الْأَجْهَرِ
وَفَعْلٌ أَوْلَى، وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ *** كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ، وَالْفِعْلُ جَمْلٌ
وَأَفْعُلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ *** وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يُغْنِي فَعْلٌ".^{٢١}

وفي رأي ابن مالك أنّ هذه الأوزان قياسية لاسم الفاعل، كما وافقه في ذلك ابن عقيل في شرحه،^{٢٢} بينما خالفه آخرون ومنهم الأشموني،^{٢٣} وابن هشام الذي نبّه أنّ جميع هذه الصفات صفات مشبهة إلا فاعلاً كضارب وقائم. فإنّه اسم فاعل إلا إذا أضيف إلى مرفوعه، وذلك فيما دلّ على الثبوت، كظاهر القلب، وشاحط الدار: أي بعيدها.^{٢٤}

وفي شرح الكافية نصّ صريحٌ يشير إلى عدم قياسية الصفة المشبهة إلا إذا كانت من الألوان والعيوب الظاهرة فهي على أفعل، يقول الرضي: "صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول، وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسية كأسود وأبيض وأدعج وأعور على وزن أفعل.^{٢٥}

ولم يتفق المحدثون كذلك على رأي واحد في هذا الموضوع، فالحملاوي يذكر الأوزان الغالبة للصفة المشبهة وهي: أفعل(أحمر) وفعلان (عطشان) من: فعل، وفعل (حسن) وفعل (جنب) وفعل (شجاع) وفعل (جبان) من فعل، وفعل (ضخم) وفعل (ملح) وفعل (صلب) وفعل (فرح) وفعل (صاحب) وفعل (كريم)، وهذه الصيغ الأخيرة مشتركة بين البابين (فعل وفعل)، ويذكر أنّ قياسها من غير الثلاثي مطّرد على زنة اسم الفاعل إذا أريد منه الثبوت.^{٢٦} وإن كان لم يصح هذه الصيغ قياسية أم سماعية؟.

أما عباس حسن: فقد قسمها إلى قسمين: قياسية سماعية، وقسم القياسية إلى ثلاثة أقسام:

١= الأصيل: وهو أكثرها، وهو المشتق الذي يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي اللازم ليدلّ على ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتاً عاماً، نحو: جميلٌ.

٢= الملحق بالأصيل، وهو المشتق الذي يكون على وزن اسم الفاعل أو اسم المفعول ويدلّ بقريته على أنّ المعنى ثابتٌ لصاحبه ثبوتاً عاماً، نحو: موفور الحظّ.

٣= الجامد المؤول بالمشتق، وهو الإسم الجامد الذي يدلّ دلالة الصفة المشبهة مع قبوله التأول بالمشتق، نحو: تناولنا شرباً عسلاً طعمه أو عسلياً طعمه؛ فكلمة (عسل) اسم جامد يمكننا أن نؤوله بالمشتق (حلو).

وذكر أشهر الأوزان والصِّغِ القياسية للصِّفَةِ المِشْبَهَةِ، ولكنّه يبيّن أنّ هناك صِبْغًا قياسيًّا متناثرًا في الكلام العربي الفصيح، وجوّز استخدام الصِّغِ المسموعة أو القياسية، ولكنّه فضّل استخدام الصِّغِ المسموعة، ولا سيّما المشهورة منها.^{٢٧}

ولم يتفق من تبعه من العلماء على صِبْغٍ قياسيٍّ معيّنة للصِّفَةِ المِشْبَهَةِ، وحتّى عند ما كانوا يذكرون بعض الأوزان القياسية، فقد كانوا يأتون بأمثلةٍ شاذّةٍ، ومنهم من اعتبرها سماعيّة.^{٢٨}

وقد ذكر العلماء أوزانًا عديدةً للصِّفَةِ المِشْبَهَةِ، ومن أشهرها ما يأتي:

١= اسم الفاعل أو اسم المفعول مضافًا إلى الفاعل الأول في المعنى، ونائب الفاعل الثاني في المعنى، سواء كان ثلاثيًا مُجَرَّدًا أم فوق الثلاثي، لازمًا أو متعدّيًا، ويشترط فيها- أيضًا- الدلالة على الثبوت نحو: طاهر القلب، مفتحة الأبواب.

وقد ذكر العلماء أوزانًا عديدةً للصِّفَةِ المِشْبَهَةِ، ومن أشهرها ما يأتي:

١= اسم الفاعل أو اسم المفعول مضافًا إلى الفاعل الأول في المعنى، ونائب الفاعل الثاني في المعنى، سواء كان ثلاثيًا مُجَرَّدًا أم فوق الثلاثي، لازمًا أو متعدّيًا، ويشترط فيها- أيضًا- الدلالة على الثبوت نحو: طاهر القلب، مفتحة الأبواب.

٢= فَعِلٌ، الَّذِي مؤنّته: فَعِلَةٌ، يصاغ للدلالة على الأدواء الباطنة، نحو: دو، عم، جع، والعيوب الباطنة: نكد، شكس، وللدلالة على الهيجانات والإنفعالات والخفة، نحو: فرح، طرب، أي أنّها تستخدم للدلالة على الأمور العارضة التي تطرأ وتزول سريعًا فلا ترسخ ولا تستقرّ، وهي تستخدم عمومًا فيما يكره من الأمور.

٣= أَفْعَلٌ، ومؤنّته فعلاء: ويصاغ للدلالة على الصِّفَات الظاهرة، من الألوان، نحو: أحمر، والعيوب الجسميّة الظاهرة، نحو: أعرج، والحلي، نحو: أكحل.

٤= فَعْلَان، ومؤنثه فَعْلَى: ويدلّ على خَلَوٍ، نحو: عَطَشَان، أوامْتِلَاء، نحو: سَكْرَان، أوْحَرَارَةٍ بَاطِنِيَّةٍ، نحو: غَضْبَان، ومما يلاحظ في هذه الصّفات أنّها غالبًا ممّا يزول ولا يطول أثره، وهذا ما جعل بعض العلماء يميلون إلى أنّه من صفات المبالغة.

٥= فَعِيل، الذي مؤنثه فَعِيلَةٌ: ويأتي للدلالة على الثبوت في الصّفات الخَلْقِيَّةِ، مثل: طويل، أو المكتسبة، مثل: شريف، ويكثر هذا الوزن في باب فَعْل، نحو: ظريف، وفَعْل المضعّف، نحو: عفيف، ويقلّ مجيئه من فَعْل، نحو: حريص.^{٢٩}

وتعدّد صِيغ الصّفة المشبهة جعلها أدخَلَ المشتقّات في باب اللبس، فهي تصلح صياغةً ووزنًا من حيث المبنى مع أكثر المشتقّات لولا اختلاف معناها الذي هو الدوام والثبوت عن معاني الصّفات.

فيوضّح الدكتور تمام حسان أنّ هذه الصّيغة المعرضة للإلباس تنجو منه بفضل ما يفهم منها من معنى الثبوت والدوام، فالصفة المشبهة، تشبه في مبناها صفة الفاعل كـ"ظاهر" والمفعول كـ"موجود" (صفة من صفات الله تعالى)، أو المبالغة كـ"وقح" أو التفضيل كـ"أبرص وأشدق" فالمعنى يفرّق كل واحد من هذه الصّفات و بين الأخرى.^{٣٠}

توضيح :-

١- إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) فإنّ الصّفة المشبهة منه تشتقّ على ثلاثة أوزان:

أ- فَعِيل: الذي مؤنثه فَعِيلَةٌ، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على فرح أو أمر من الأمور التي تعرض وتزول وتتجدّد، مثل: فَرِحَ: فَرِحٌ وفَرِحَةٌ، تَعَبَ: تَعَبٌ وتَعَبَةٌ، طَرِبَ: طَرِبٌ وطَرِيَةٌ، ضَجِرَ: ضَجِرٌ وضَجِرَةٌ.

ب- أفْعَل: الذي مؤنثه فَعْلَاء، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على لونٍ أو عيبٍ أو حليّة، مثل:- حَمِرَ: أَحْمَرٌ وحَمْرَاء، زَرِقَ: أَرَقٌ وزَرَقَاء، حَوَلَ: أَحْوَلٌ وحَوْلَاء، عَوَرَ: أَعْوَرٌ وعَوْرَاء، حَوَرَ: أَحْوَرٌ وحَوْرَاء، هَيْفَ: أَهْيَفٌ وهَيْفَاء.

ج- فَعْلَان: الَّذِي مَوْتَهُ فَعَلَى، وذلك إذا كان الفعل يدلّ على خُلُوٍّ أو امتلاءٍ، مثل: رَوِيَ: رَيَّانٌ وِرْيًى، عَطِشَ: عَطِشَانٌ وَعَطِشَى، يَقِظُ: يَفْظَانٌ وَيَقْظَى، ظَمِئَ: ظَمَّانٌ وَظَمَّأَى.

٢- إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) فإنَّ الصِّفَّة المشبَّهة منه تشتقّ على الأوزان الآتية:-

أ. فَعْل: مثل: حَسَنَ: فهو حَسَنٌ- بَطَلُ: فهو بَطَلٌ.

ب. فُعْل: مثل: جُنِبَ: فهو جُنُوبٌ.

ج. فَعَال: مثل: جَبَنَ: فهو جَبَانٌ.

د. فَعُول: مثل: وَقَرَ: فهو وَقُورٌ.

هـ. فُعَال: مثل: شَجَعُ: فهو شُجَاعٌ.

٣- إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) فإنَّ الصِّفَّة المشبَّهة منه الَّتِي تختلف عن وزن اسم الفاعل وعن وزن من أوزان المبالغة، تأتي غالباً على وزن: (فَيْعِل)، مثل: ساد- سيّد، ومات- ميّت، وجاد- جيّد.

وهناك أوزان أخرى للصِّفَّة المشبَّهة، مثل:-

١- فَعِيل: وذلك إذا دلّت على صفة ثابتة مثل: كريم- بخيل- شديد.

٢- فَعْل: مثل: ضَخَم- سَهَل- صَعِب- فَحَل.

٣- فَيْعِل: مثل: رَخُو- صِفَر- مِلْح.

٤- فُعْل: مثل: صُلِب- حُرٌّ- مرٌّ.^{٣١}

المطلب الخامس: عمل الصِّفَّة المشبَّهة:

قال الرّضوي: "وإنّما عملت الصِّفَّة المشبَّهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والإستقبال- واسم الفاعل يعمل لمشايمته الفعل لفظاً ومعنى- لأنّها شابهت اسم الفاعل، لأنّ الصِّفَّة ما قام به الحدث المشتقّ هو منه، فهي بمعنى "ذو" مضافاً إلى مصدره، ف" حَسَنٌ" بمعنى: ذو حسن، كما أنّ اسم الفاعل، ومنه ما حول عنها أعني:

حاستًا، كذلك محل للحدث المشتقّ هو منه، ف"ضارب" بمعنى ذوضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث في أحدهما بالوضع، والإطلاق في الآخر كما ذكر. وقيل: عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها تثني وتجمع وتؤنث، كما أنّ اسم الفاعل صفة يثنى ويجمع ويؤنث.^{٣٢}

يقول ابن عصفور: "والصفة في هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لاتخلو أن تكون معرفة أونكرة فإن كانت نكرة فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام، أو يكون مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى الضمير.

فإن كان فيه الألف واللام، أو كان مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، مثل: مررت برجل حسن الوجه، ومررت برجل حسن وجه الأخ، جاز في المعمول ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض، وأجودها خفض، ثم النصب، ثم الرفع.

وإن كان نكرة، جاز فيه ثلاثة أوجه: أجودها النصب على الشبيه بالمفعول به، ثم خفض، ثم الرفع، وإن كان مضافًا إلى الضمير جاز فيه ثلاثة أوجه: الرفع في فصيح الكلام، والنصب والخفض في ضرورة الشعر.

فإن كانت الصفة معرفة، فلا يخلو أن يكون في معمولها الألف واللام، أو يكون مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى الضمير أو إلى نكرة؛ فإن كان فيه الألف واللام، أو مضافًا إلى ما فيه الألف واللام، مثل قولك: "مررت بالرجل الحسن الوجه، أو الرجل الحسن وجه الأخ، جاز فيه ثلاثة أوجه: النصب، والرفع، ثم خفض، أجودها النصب، ثم خفض ثم الرفع.

وإن كان مضافًا تصور فيه ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض؛ الرفع في فصيح الكلام، والنصب في ضرورة الشعر، والخفض ممتنع. وإن كان نكرة تصور فيه ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والخفض؛ النصب في فصيح الكلام، والرفع قليل، والخفض ممتنع.^{٣٣}

وتعمل الصِّفَة المشبَّهَة عمل اسم الفاعل المتعدّي لواحد، ويشترط لعملها ما اشترط لعمل اسم الفاعل من اعتمادها على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف، نحو: "محمَّد حسن الوجه" فمحمَّد: مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، و"حسن" خبره مرفوع بضمة ظاهرة، وفي حسن: ضمير مستتر هو الفاعل، و"الوجه" منصوب على التَّشْبِيه بالمفعول به، ويستحقَّ في عمل الصِّفَة المشبَّهَة أن تضاف إلى ما هو فاعل لها في المعنى، نحو: أنت حسن الخلق، نقي النَّفس، وظاهر القلب.

المطلب السادس: معمول الصِّفَة المشبَّهَة:

وفي معمول الصِّفَة المشبَّهَة أربعة أوجه:-

١- أن ترفعه على الفاعليَّة، نحو: "عليُّ حسنٌ خلقه، أو حسنُ الخلق، أو الحسنُ خلقه، أو الحسنُ خُلُق الأب."

٢- أن تنصبه على التَّشْبِيه بالمفعول به إذا كان معرفة، نحو: عليُّ حسنٌ خلقه، أو حسنُ الخلق، أو الحسنُ الخلق، أو الحسنُ خُلُق الأب."

٣- أن تنصبه على التَّمْيِيز إذا كان نكرة، نحو: "عليُّ حسنٌ خلقًا، أو الحسنُ خُلُقًا."

٤- أن تجرّه بالإضافة، نحو: "عليُّ حسنٌ الخلق، أو الحسنُ الخلق، أو حسنُ خلقه، أو الحسنُ خُلُق الأب، أو الحسنُ خُلُق الأب."

واعلم أنه يمتنع أن تكون الصِّفَة مقرونة بـ "أل" والمعمول مجردًا منها، مضافًا إلى ضمير الموصوف الخالي منها، نحو: "عليُّ الحسنُ خلقه"، بل الصَّواب: "عليُّ الحسنُ الخلق". كما يمتنع أن تكون الصِّفَة مقرونة بـ "أل" والمعمول مجردًا منها خال من "أل" والإضافة، نحو: هذا العظيم شدة بأس" بل الصَّواب: "هذا العظيم شدة البأس". كما يمتنع أن تكون الصِّفَة مقرونة بـ "أل"

والمعمول مجردًا منها مضافًا إلى مضاف لضمير الموصوف الخالي منها، نحو: "عليّ الحَسَنُ خُلِقَ والديه" بل الصَّواب: "عليّ الحَسَنُ خُلِقَ الوالدِ".^{٣٤}

الخلاصة والخاتمة:

يجوز في معمول الصِّفَةِ المَشْبَهَةِ ثلاثة أوجه:-

١- الرِّفْعُ على الفاعليَّة، نحو: "يعجبي الرِّجْلَ العَظِيمَ نَسْبُهُ"، (٢)-النَّصْبُ على التَّشْبِيهِ بالمفعول به إذا كان معرفة، نحو: "العَظِيمُ النَّسَبِ" أو على التَّمْيِيزِ إذا كان نكرة، نحو: "العَظِيمُ نَسَبًا". (٣)- الجُزْءُ على الإِضَافَةِ، نحو: "العَظِيمُ النَّسَبِ".^{٣٥}

وهل تجوز الأوجه الثلاثة في جميع الأحوال ؟

إذا كانت الصِّفَةُ المَشْبَهَةُ مجردةً من "أل" جاز في معمولها الأوجه الثلاثة أيًا كان المعمول، وإذا كانت الصِّفَةُ مقترنة بـ"أل" جاز الرِّفْعُ والنَّصْبُ في جميع صور المعمول؛ أمَّا الجُزْءُ فيجوز في صورتين فقط هما:

أ. أن يكون المعمول معرفًا بـ"أل" نحو: "العَظِيمُ النَّسَبِ".

ب. أن يكون المعمول مضافًا إلى ما فيه "أل" نحو: "العَظِيمُ نَسَبِ الأَصْلِ".^{٣٦}

والواقف على هذه الدراسة يدرك تباين التعريفات للصفة المشبهة وأراء العلماء من حيث الإتفاق والاختلاف وأن اللغويين القدامى الأوائل كسيبويه والمبرد لم يعرفوها صراحة تعريفًا جامعيًا ولكن قد ذكروها وسموها الصفة المشبهة دون الإفاضة في تعريفها، وتحدث سيبويه عن إعمالها، وأنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والنون، وأمَّا المحدثون فقد أفاضوا في تعريفها كما قد أسهب الغلابي في توضيح المقصود بالصفة المشبهة وأنها مشبهة باسم الفاعل المتعدي إلى واحد، وقد كشفت هذه الدراسة عن علاقتها باسم الفاعل وذكرت آراء العلماء اتفاقًا واختلافًا فيما بينهما، كما بسطت الدراسة عن أقسامها في التشبيه عمومًا أو خصوصًا أو اختلافًا، ويسرت طريقة الوصول إلى معرفة أوزانها الغالبة المشهورة وصياغتها من الفعل اللازم دون المتعدي، وبيّنت دلالتها على الحاضر الدائم كما أنها قد تكون مجارية للمضارع في تحركه

وسكونه: "كظاهر القلب" و"معتدل القامة" كما صرح به ابن هشام،^{٣٧} وتحدثت عن اختلاف العلماء في قياسيتها والرضي لا يرى قياسيتها إلا ما جاء من الألوان أو العيوب الظاهرة كأسود وأعور على وزن أفعل،^{٣٨} فهي أدخل المشتقات في اللبس، وصرحت الدراسة أنها تعمل لمشابهة اسم الفاعل، وتعمل رفعاً ونصباً على وجهين وجراً بالإضافة.

الهوامش:

- ١-سيبويه: الكتاب، ج: [١٩٤/٤].
- ٢- ابن الحاجب: الكافية في النحو: [٢٠٥/٢]، وشرح التصريح على التوضيح: [٨٢/٢]، والكامل في قواعد اللغة نحوها وصرفها، ص: [٤٦].
- ٣- شرح ابن عقيل م س، ص: [١١٥/٤].
- ٤-المفصل في علم العربية، ص: [٢٣٠]، و أوضح المسالك: [٢٦٨/٢].
- ٥- ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، بيروت: دار الكتب، ص: [٨١/٦].
- ٦- المصدر السابق، ص: [٨١].
- ٧- الأزهري، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح: [٨٠/٢].
- ٨- الغلابي، مصطفى: جامع الدروس العربية، ص: [١٣٧/١].
- ٩- سيبويه: الكتاب، ص: [١٩٤/١].
- ١٠- حسن عباس: النحو الوافي، ص: [٢٢٨-٢٢٩/٣].
- ١١- ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، ص: [١٦٢-١٦١]، والواضح في علم الصرف، ص: [٨٠].
- ١٢= الأنصاري، ابن هشام: أوضح المسالك، ص: [٨٧]، وشرح التصريح على التوضيح، [٨٢-٨١/٢].
- ١٣= ينظر: تصريف الأسماء والأفعال، ص: [١٦٢]، والمغني في علم الصرف، ص: [٢٠٧]، والواضح في علم الصرف، ص: [٨١].
- ١٤= موقدة، سمير محمد عزيز: ٢٠٠٩م، الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه غير منثورة)، جامعة عين شمس. القاهرة: مصر. ص: [١٣٣-١٢٧].
- ١٥- شرح جمل الزجاجي، ج: [٢٥-٢٦/٢].
- ١٦- ابن هشام، أوضح المسالك، ج: [٢٦٩-٢٧٠/٢].
- ١٧-- الخوارزمي: التخمة، ج: [١١٥/٣].
- ١٨- شذا العرف، م س، ص: [٥٦].

- ١٩- شرح التصريح على التوضيح، ج: [٧٨/٢]، وحاشية الصبان، ج: [٢٣٤/٢].
- ٢٠- الحديثي، خديجة: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: [٢٧٦-٢٧٩].
- ٢١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: [١٣٤/٣].
- ٢٢- المرجع السابق، ج: [١٣٦/٢].
- ٢٣- الأشموني، ج: [٢٤٢/٢].
- ٢٤- الأنصاري، ابن هشام: شرح التصريح على التوضيح، ج: [٢٤٤-٢٤٣/٣].
- ٢٥- ابن الحاجب: الكافية في النحو، م س، ج: [٢٠٥/٢]. وأدعج: شديد سواد العين مع سعتها.
- ٢٦- الحمالوي، أحمد، شذا العرف في فن الصرف، ص: [٨١].
- ٢٧- المعجم المفصل في علم الصرف، م س، ص: [٢٩٢].
- ٢٨- جامع الدروس العربية، م س، ص: [١٣٨-١٣].
- ٢٩- شذا العرف في فنّ الصرف، ص: [٨١]، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص: [٢٧٩-٢٧٥].
- ٣٠- تمام حسان/ الدكتور، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: [١٠٠-٩٩].
- ٣١- عبده الراجعي/ الدكتور: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية، بيروت، ص: [٧٩-٨١].
- ٣٢- شرح كافية ابن الحاجب، م س، ج: [٥٠١/٣].
- ٣٣- شرح جمل الزجاجي، م س، ج: [٢٩/٢].
- ٣٤- محمود حسين، الدتور، ١٩٩٧م، النحو الشافي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٣٥- ابن عصفور الإشبيلي، ١٩٩٨م، شرح جمل الزجاجي، ص: [ج٢٩/٢-٣٠].
- ٣٦- ابن عصفور، م س، ص: [ج٢٩/٢].
- ٣٧- الأنصاري، ابن هشام. شرح التصريح على التوضيح، ج: [٢٣٤-٢٤٤/٣].
- ٣٨- ابن الحاجب، الكافية في النحو، ج: [٢٠٥/٢].

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

- ١- ابن عقيل. (١٩٦٤م). شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر.
- ٢- ابن هشام الأنصاري. (١٩٨٠م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١: دار الندوة الجديدة، بيروت لبنان.

- ٣- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، ١٩٨٢م، شرح جمل الزجاجة، تج: د. صاحب جعفر أبو جناح، مؤسسة دار الكتاب، الموصل.
- ٤- ابن يعيش. شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ت. ومكتبة المتنبى، القاهرة، د.ت.
- ٥- ابن الحاجب، ١٩٨٥م، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦- أحمد، علي الحملاوي. (١٩٦٤م). شذا العرف في فن الصرف، ط١٥، مط: مصطفى الباي الحلبي.
- ٧- تمام حسان، الدكتور، ١٩٧٩م، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ٨- حامد، أحمد حسن، وجبر يحيى عبد الرؤوف، ١٩٩٩م، الواضح في علم الصرف، الدار الوطنية للترجمة والطباعة، نابلس.
- ٩- خديجة الحديثي، د. ١٩٦٥م، أبنية الصّرف في كتاب سيويه، ط١، مكتبة النهضة، بغداد.
- ١٠- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٩٩٥م). الكتاب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١١- قباوة، فخر الدين. (١٩٩٤م). تصريف الأسماء والأفعال، ط٢، مكتبة المعارف، بيروت.
- ١٢- موقدة، سمير محمد عزيز: ٢٠٠٩م، الصفة المشبهة ومبالغة اسم الفاعل في القرآن الكريم (رسالة دكتوراه غير منثورة). جامعة عين شمس. القاهرة: مصر.
- ١٣- الأزهرى، خالد بن عبد الله، الجرجاوي. شرح التصريح على التوضيح، مط: دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- ١٤- الأسمر، الراجي. (١٩٩٣م). المعجم المفصل في علم الصرف، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٥- الأشموني. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباي الحلبي وشركائه، د.ت.
- ١٦- الراجحي، عبده، ١٩٩٩م، التطبيق الصرفي، ط١، مكتبة المعارف، الرياض.
- ١٧- الزمخشري، أبو القاسم محمد بن عمر. (٢٠٠٤م). المفصل في علم العربية، ط١، دار عمار، عمان.
- ١٨- السمرائي، فاضل صالح، ١٩٨١م، معاني الأبنية في العربية، ط١، جامعة الكويت، الكويت.
- ١٩- الغلايبي، مصطفى. (٢٠٠٠م). جامع الدروس العربية، دار الحديث، القاهرة.